

الحرب على غزة أثارت مشاعر الكراهية ضد أمريكا على نطاق واسع

ينذر إفراط واشنطن بالتدخل في الشرق الأوسط وتوسعها العسكري فيه، وهي التي كانت تحاول حتى وقت قريب تقليل تواجدها على هذه الساحة، بتوريطها بما يؤثر سلبًا على إدارتها للمنطقة، وعلى سياستها في مقال لها ترجمه ["foreign affairs"](#) العالمية. وتقول صحيفة موقع "الخنادق" إنه في الوقت الذي ضاعفت فيه إدارة بايدن الأسلحة والقوات الأمريكية الإضافية إلى الشرق الأوسط، ليس من الواضح ما إذا كان صانعو السياسة الأمريكيون قد فكروا في الآثار المتتالية لتضخيم الدور الأمني الأميركي في المنطقة، وكيف سينظر إليها الخصوم والحلفاء على حد سواء. وأضاف أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة أثار مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وثمة أخطار ثلاثة يجب على إدارة بايدن الاعتراف بها ومعالجتها: التصعيد، وردة الفعل العنيفة، والتمدد المفرط.

:النص المترجم

الحرب في غزة، والتوسع الأمريكي المفرط، وقضية التقشف

أدت تداعيات هجوم حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 1200 شخص، إلى ما يمكن القول إنه أخطر تحدٍ للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الانتفاضات والحروب الأهلية التي هزت العالم العربي ابتداء من عام 2011.

أدى الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة والخسائر الفادحة في الأرواح التي تكبدها - أكثر من 12000 فلسطيني لقوا حتفهم نتيجة لذلك، ووفقاً لوزارة الصحة في غزة - إلى إثارة مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ودفع وكلاء إيران إلى شن هجمات على العسكريين الأمريكيين في العراق وسوريا.

إن كيفية إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتصرفات إسرائيل، الحليف

الوثيق للولايات المتحدة، فضلا عن الأصداء الجيوسياسية الأوسع للحرب، سيكون لها عواقب بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي، وكذلك على قدرة واشنطن على مواجهة وردع خصومها في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وتتضح المخاطر في التدفق السريع للقوات العسكرية الأمريكية الإضافية إلى منطقة الشرق الأوسط خلال الشهر الماضي، بما في ذلك حاملات الطائرات والطائرات المقاتلة وأكثر من 1000 جندي أميركي، ونشر أنظمة الدفاع الجوي لحلفاء الولايات المتحدة العرب مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات.

وكان الهدف من هذه التحركات هو الإشارة إلى تصميم الولايات المتحدة على ردع إيران عن السعي إلى تصعيد الأزمة في إسرائيل باستخدام شبكتها من الوكلاء، مثل «حزب الله»، لشن هجمات على إسرائيل من لبنان وسوريا وأماكن أخرى. ولكن من خلال توسيع وجودها العسكري في الشرق الأوسط، قد تنزلق إلى مخاطرة تفاقم التوترات الإقليمية، وبالتالي تثير عن غير قصد الصراع نفسه الذي تسعى جاهدة لتجنبه. كما أن تدفق المعدات العسكرية والعسكريين من قبل واشنطن يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى توريطها في التزامات أمنية مفتوحة تجاه منطقة كانت تحاول حتى وقت قريب تقليل تواجدها فيها.

أثبت نهج الولايات المتحدة المعتاد القائم على الأمن أولاً في الشرق الأوسط أنه مكلف، من حيث الخسائر المادية والبشرية، كما اتضح أنه مدمر للمنطقة، بعد أن ساهم على مدى سنوات، بإشعال حروب وظهور أزمات اقتصادية. ومع زيادة تواجد الولايات المتحدة مرة أخرى، يمكن أن يستمر تدخلها العسكري في الشرق الأوسط بعد نهاية الأزمة الحالية ويساهم في التوسع الزائد الذي من شأنه أن يخلق فجوات خطيرة في أماكن أخرى على المدى الطويل، لا سيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. في هذا السيناريو، سيصبح التركيز على منطقة المحيطين المذكورين لمواجهة الصين ضعيفاً - وستترك الساحات الاستراتيجية الرئيسية مثل تايوان أكثر عرضة للعدوان الصيني.

وبالنظر إلى هذه المخاطر، فإن سياسة واشنطن في الشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى تصحيح من حيث المسار المتجه نحوه. كان المسار واقعياً قبل 7 أكتوبر، لكن لم تشر إدارة بايدن إلى أي تعديلات قصيرة أو طويلة الأجل تهدف إلى معالجة إخفاقات ومخاطر الاستراتيجية الحالية. وبدلاً من ذلك، أعادت الالتزام بنهج أمني للغاية يقوم على نشر قوات عسكرية أكبر من أي وقت مضى. والاعتماد على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية كأساس لكتلة أمنية جديدة تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. على الرغم من أن عواقب الحرب الإسرائيلية

على غزة لا تزال غير مكتملة، إلا أنه ليس من السابق لأوانه رسم الخطوط العريضة لسياسة أمريكية أكثر استدامة في الشرق الأوسط. والأهم من ذلك، بمجرد أن تبدأ الأزمة الحالية في الاستقرار، يجب على واشنطن أن تعمل على سحب القوات التي أدخلتها بسرعة إلى الشرق الأوسط وتقليص حجم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وإعادة تنظيمه. وفي الوقت نفسه، يجب على واشنطن أن تستثمر في بناء قدرات حلفائها الإقليميين حتى يتمكنوا من العمل معًا بشكل أكثر فعالية للحفاظ على الاستقرار وإدارة التحديات الأمنية بدعم أقل من الولايات المتحدة.

كانت استجابة الولايات المتحدة للأزمة الحالية سريعة وواسعة النطاق. في أعقاب هجمات «حماس». فورًا، أمر بايدن مجموعتين ضاربتين من حاملات الطائرات - قوات بحرية يبلغ عدد كل منها حوالي 7500 فرد - بالدخول إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأرسل غواصة ذات قدرة نووية من فئة أوهايو. بالإضافة للطائرات المقاتلة؛ وأكثر A-10 و F-35 و F-15 و F-16 المتقدمة والدعم الجوي القريب مثل من 1.200 جندي إضافي في المنطقة، فضلًا عما يقرب من 45.000 من الأفراد العسكريين الأمريكيين المتمركزين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما أرسلت الولايات المتحدة كتائب الدفاع الجوي من طراز "باتريوت" إلى حلفاء إقليميين منذ فترة طويلة بما في ذلك العراق والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، ونشرت نظامًا واحدًا على الأقل للدفاع عن المناطق عالية الارتفاع في المنطقة. وتمثل هذه الزيادة العسكرية الأمريكية المرة الأولى التي يتم فيها نشر بعض أنظمة الأسلحة هذه في الشرق الأوسط منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان عام 2001.

وقد ترافق هذا الطوفان من القوات الأمريكية مع تدفق كبير من المساعدات العسكرية لإسرائيل، بالإضافة إلى ما يقرب من 4 مليارات دولار تتلقاها البلاد سنويًا من الولايات المتحدة. (قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية أكثر من أي دولة أخرى في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بلغت أكثر من 124 مليار دولار منذ تأسيس إسرائيل في عام 1948). بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، قدّم بايدن طلبًا إلى الكونغرس للحصول على حزمة أسلحة طارئة بقيمة 14.3 مليار دولار لإسرائيل - وهو طلب ظل في طي النسيان بسبب الخلل السياسي في الولايات المتحدة.

تبرز الطبيعة السريعة والحاسمة لهذه الاستجابة، لا سيما بالنظر إلى سمعة بايدن في اتخاذ القرارات المحبطة في بعض الأحيان، وتناقضه

بشكل حاد مع النهج التدريجي في تقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا في أعقاب الغزو الروسي. وعلى عكس الشفافية المقدمة بشأن المساعدات لأوكرانيا، فإن عمليات نقل الأسلحة غير المشروطة على ما يبدو إلى إسرائيل كانت محجوبة، الأمر الذي أثار الذعر في الكونغرس وأدى إلى استقالة مسؤول في وزارة الخارجية يدعى جوش بول، الذي أصر في بيان علني على أن حجم دعم واشنطن لإسرائيل "ليس في مصلحة". "أميركا على المدى الطويل".

وفي الوقت الذي ضاعفت فيه إدارة بايدن الأسلحة والقوات الأمريكية الإضافية إلى الشرق الأوسط، ليس من الواضح ما إذا كان صانعو السياسة الأمريكيون قد فكروا في الآثار المتتالية لتضخيم الدور الأمني للولايات المتحدة في المنطقة وكيف سينظر إليها الخصوم والحلفاء على حد سواء. على وجه التحديد، هناك ثلاثة مخاطر يجب على إدارة بايدن الاعتراف بها ومعالجتها: التصعيد، وردة الفعل العنيفة، والتمدد المفرط.

أولاً، التصعيد

على الرغم من أن البنتاغون جادل بأن عمليات الانتشار منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر تهدف إلى منع نشوب حرب أوسع نطاقاً، يبدو من المرجح أيضاً أن تؤدي زيادة عدد القوات الأمريكية إلى إثارة دوامة تصعيدية بدلاً من منعها. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تصاعدت الهجمات التي يشنها وكلاء إيران على الأفراد العسكريين الأمريكيين المتمركزين في العراق وسوريا، حتى في الوقت الذي عززت فيه الولايات المتحدة وجودها الإقليمي وشدت ضربات انتقامية على أهداف البنية التحتية للمليشيات في سوريا. ولا يبدو أن هذه القوات الإضافية ولا الجولات المتعددة من الغارات الجوية، بما في ذلك بعض الغارات التي أفادت التقارير بأنها قتلت أعضاء المليشيات، قد فعلت الكثير لردع خصوم الولايات المتحدة. بل إن مثل هذه الهجمات أصبحت أكثر وقاحة. فعلى سبيل المثال، أسقط المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن مؤخراً طائرة أمريكية بدون طيار فوق البحر الأحمر، كما أنهم يشنون ضربات تستهدف إسرائيل منذ بداية الأحداث الحالية.

من الممكن أن يكون الوجود العسكري المعزز للولايات المتحدة قد أثنى إيران ووكلائها عن القيام باستفزازات أكثر - ولكن الأكثر ترجيحاً هو احتمال عدم رغبة إيران ولا «حزب الله» في التصعيد، حيث سيخسر كلاهما إذا اندلعت حرب إقليمية. ويمكن أن تتغير هذه

الحسابات، لا سيما إذا استمرت الخسائر الفلسطينية في التصاعد أو إذا اختارت إسرائيل احتلال غزة لفترة طويلة. وفي وضع تكون فيه الخطوط الحمراء لكل جانب غير واضحة، فإن الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في المنطقة يزيد من خطر سوء التقدير والاستفزاز. كما أنه يعطي المتشددين في طهران وبين الجماعات الوكيلة لإيران - الذين يرون في واشنطن متأمرًا مشاركًا في الحملة العسكرية الإسرائيلية - مبررًا لمواصلة حشدهم العسكري والتهديد بالتصعيد.

ثانيًا، ردة الفعل العنيفة

إن التدفق العسكري الأمريكي الجديد يمكن أن يولد تحديات غير متوقعة. مثل تقويض العلاقات مع حلفاء وشركاء أمريكيين رئيسيين مثل مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وغيرها.

لطالما اعتمدت واشنطن على توفير الضمانات الأمنية والمساعدة العسكرية باعتبارها جوهر مشاركتها في الشرق الأوسط. لكن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة، وموجات العداء للولايات المتحدة التي تجتاح العالم العربي، والاختلاف الحقيقي بين الحكومات العربية وواشنطن حول ملاحقة إسرائيل لحملتها الانتخابية، تغامر بتآكل حجر الأساس للتعاون الأمني الأمريكي العربي - خاصة وأن الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة أصبح أكثر وضوحًا وأكثر إثارة للجدل.

وعلى أقل تقدير، سترغب الدول العربية في تنفيذ أي تعاون أمني مستقبلي بشكل أكثر تكتميًا، وقد تجد واشنطن حرية عملها مقيدة بشكل متزايد بسبب الحاجة إلى حماية القوات الأمريكية العاملة في البلدان الشريكة. وفي الحالات الأكثر تطرفًا، قد تعلق الأنظمة الحليفة أنشطة معينة، مثل التدريبات المشتركة، أو توقف بعض المشتريات الدفاعية. وعلى الرغم من أنه لن تقطع أي دولة علاقاتها مع الولايات المتحدة، إلا أن الصراع يقلب بلا شك العديد من افتراضات إدارة بايدن حول شركائها، ويعقد العلاقات التي أصبحت الولايات المتحدة تعتمد عليها في المنطقة للوصول العسكري وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية. وعلى الرغم من أن المنافسة الأوسع بين القوى العظمى مع الصين وروسيا لا ينبغي أن تكون المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، فمن الممكن أن يلجأ الشركاء الإقليميون إلى بكين أو موسكو إذا وجدوا التعاون مع واشنطن مزعجًا للغاية.

يمكن أن يبشر هذا الموقف الأمريكي المتجدد في المنطقة بعودة

الولايات المتحدة إلى "عادتها السيئة"، وهو إعادة قراءة لاستراتيجيتها المعتادة المتمثلة في الاعتماد على عمليات الانتشار العسكري الأمريكية الكبيرة، وعمليات نقل الأسلحة لضمان أمن المنطقة ضد التهديدات الخارجية. هذا النهج لم يجعل المنطقة أكثر أمانًا، وبدلاً من ذلك، أدت عقود من التدخل العسكري الأمريكي إلى تفاقم المنافسات الإقليمية وتغذية سباقات التسلح التي أدت إلى تفاقم الصراعات المحلية، ناهيك عن التداعيات الكارثية للغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي اشتمل على مئات الآلاف من القتلى المدنيين، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتدهور سمعة الولايات المتحدة العالمية. علاوة على ذلك، غالبًا ما شجعت سنوات من المساعدات الأمنية الأمريكية غير المشروطة للشركاء في الشرق الأوسط هذه الأنظمة على التصرف بطرق قوّضت بشدة الاستقرار الإقليمي وحقوق الإنسان بما في ذلك، على سبيل المثال، دعم المملكة العربية السعودية للحكومة اليمنية في حربها ضد المتمردين الحوثيين، المدعومين من إيران، أو تدخل الإمارات في الصراع في ليبيا.

وبالنظر إلى ما هو أبعد من المنطقة، كلما اضطرت واشنطن إلى نشر قواتها ونقل الأسلحة والمعدات إلى الشرق الأوسط، زاد خطر أن تصبح منهكة بطرق تجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وردع الخصوم في أماكن أخرى - وخاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث تواجه الولايات المتحدة الصين الحازمة بشكل متزايد.

العديد من أنظمة الأسلحة الأكثر طلبًا من قبل شركاء واشنطن في الشرق الأوسط - مثل صواريخ هاربون وأنظمة الدفاع الجوي باتريوت - هي أيضا أنظمة تحتاجها تايوان بشدة لتعزيز دفاعاتها ضد العدوان الصيني. وبالمثل، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى العديد من القوات البحرية والجوية الأمريكية المنتشرة الآن في الشرق الأوسط في حال نشوب صراع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبمرور الوقت، قد تؤدي عمليات الانتشار الممتدة في الشرق الأوسط إلى تآكل هذه الأنظمة، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام - والولايات المتحدة تعاني من نقص الموارد - إذا حدثت أزمة في آسيا. ولن تنمو هذه المقايضات إلا إذا تضخّم الصراع بين إسرائيل و«حماس» ليشمل إيران، حيث قد تشعر الولايات المتحدة بالضغط لتزويد إسرائيل بصواريخ هجومية بعيدة المدى. وإذا بقيت أعداد أكبر من القوات والأنظمة الأمريكية على مسرح المنطقة على المدى الطويل.

ثالثًا التمدد المفرط

يوفر التمزق الناجم عن هجوم «حماس» فرصة لتطوير نهج أمريكي أكثر استدامة وأقل خطورة تجاه الشرق الأوسط. توضح الأزمة الحالية أنه طالما احتفظت واشنطن بعشرات الآلاف من الجنود في الشرق الأوسط، فإن الفرص لا تزال كبيرة في أن الولايات المتحدة يمكن أن تنجر إلى صراع إقليمي طويل ومكلف، حتى عندما يكون لديها مصالح قليلة على المحك. ولتجنب هذه النتيجة، تحتاج الولايات المتحدة إلى تقليص وجودها العسكري في المنطقة وإعادة تنظيمه. وبدون هذا التقليص في الحجم، لا يمكن للولايات المتحدة أن تتحرر من إرث نهجها المشؤوم القائم على الأمن أولاً. ومن الأمثلة على ذلك الوحدات الصغيرة من القوات الأمريكية التي لا تزال في العراق وسوريا. إن هدفهم العسكري المعلن - الهزيمة الدائمة لداعش - مفتوح وغير قابل للتحقيق إلى حد كبير، لكن إبقاء هذه القوات في مكانها إلى أجل غير مسمى يتطلب النشر المستمر لمزيد من القوات وأنظمة أكثر تقدمًا لحمايتها، مما يستنزف الموارد العسكرية الأمريكية مع القليل من الفائدة الملموسة.

يمكن للولايات المتحدة أن تخفض وجودها العسكري في الشرق الأوسط تدريجيًا ودون ترك الشركاء الإقليميين في خوف من التخلي عنهم، على الرغم من أن هذا التقليص قد يحتاج إلى الانتظار حتى تستقر الأعمال العدائية الحالية في المنطقة. أولاً، كنقطة انطلاق سهلة، ينبغي إعادة نشر القوات والمنصات الإضافية التي أرسلت إلى المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ثانيًا، يجب سحب معظم أو كل القوات الأمريكية من العراق وسوريا. ويبدو أن عمليات الانتشار الأمريكية في هذين الموقعين تغذي التصعيد الإقليمي من قبل إيران ووكلائها بدلاً من رده. علاوة على ذلك، أشار القادة العسكريون الأمريكيون إلى أن شركاء الولايات المتحدة في العراق وسوريا يقودون الآن عمليات فعّالة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» بمفردهم، مما يشير إلى أن هناك حاجة أقل لاستمرار الوجود البري الأمريكي في هذه المواقع وتقليل خطر عودة ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» في غياب القوات الأمريكية.

ومن شأن هذا التقليص أيضًا أن يقلل من خطر التمدد العسكري المفرط، ويخلق مساحة لواشنطن لتطوير نهج اقتصادي وسياسي أكثر تكاملًا للمنطقة. ومع تدخل عسكري أمريكي أقل، سيكون لدى الولايات المتحدة المزيد من الوقت والموارد لإعادة توجيه سياساتها في الشرق الأوسط نحو الدبلوماسية والمشاركة المجتمعية وفن الحكم الاقتصادي - وهي أدوات ستساعد في مواجهة التحديات الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ والانتقال نحو الطاقة النظيفة، التي تتصارع معها شعوب

. المنطقة

علاوة على ذلك، يمكن لواشنطن تعويض وجودها المتضائل ودعم المنطقة بشكل أكبر ضد النفوذ الإيراني من خلال بذل المزيد من الجهد للحد من اعتماد الحلفاء والشركاء الإقليميين على الولايات المتحدة. يجب على واشنطن تمكين الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وشركاء الولايات المتحدة الآخرين من إنشاء تحالفات تلبّي الاحتياجات الأمنية الإقليمية ذات الأولوية العالية وتدير التوترات الإقليمية بمشاركة أمريكية محدودة. ولن يؤدي هذا النهج إلى تقليل العبء الملقى على عاتق القوات الأمريكية فحسب، بل سيخفف أيضا من المخاطر الأمنية الأوسع الناجمة عن رد الفعل العنيف ضد الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة ويخلق أساسًا أكثر استقرارًا لعلاقة الولايات المتحدة مع هذه البلدان.

وبناء على ذلك، سيحتاج تركيز واشنطن إلى التحوّل بعيدًا عن عمليات نقل الأسلحة باهظة الثمن والجهود المبذولة لبناء قابلية التشغيل البيني مع القوات الأمريكية نحو الأنشطة التي تساعد الشركاء الإقليميين على العمل بشكل مستقل مع الترسانات الكبيرة التي يمتلكونها. والقيام بذلك جنبًا إلى جنب مع جيرانهم

في الماضي، فشلت جهود الولايات المتحدة لتشكيل تحالفات أمنية إقليمية في الشرق الأوسط بسبب المنافسات الأيديولوجية والذاتية بين الدول العربية، وكان الخلاف الطويل الأمد بين المملكة العربية السعودية وقطر هو المثال الصارخ، فضلا عن التصورات المتباينة حول أفضل السبل لإدارة التهديد الإيراني المباشر أو من خلال وكلائها. وحتى إذا قررت الولايات المتحدة تقليل تواجدها في المنطقة، من المرجح أن تستمر هذه التوترات، ولكن يمكن للولايات المتحدة التغلب عليها من خلال التأكيد على أشكال أضيّق من التعاون وخصوصًا بشأن القضايا ذات الأولوية العالية حيث تتوافق المصالح حولها، مثل الأمن البحري والدفاع الجوي. يمكن لواشنطن أيضا أن تنظر في تشجيع تشكيل ما يسمى بـ "التحالفات المصغرة" - وهي مجموعات صغيرة من ثلاث إلى خمس دول ذات أهداف محدودة - استخدمتها دول في جنوب شرق آسيا بنجاح لإدارة قضايا الأمن الإقليمي، مثل القرصنة والصيد غير القانوني، بمفردها دون الاعتماد على الولايات المتحدة أو الصين.

ومن شأن هذه التغييرات أن تشكّل تحولا كبيرا في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بعيدًا عن نموذج أمني ثقيل تقوده

الولايات المتحدة نحو نهج أكثر توازنًا يحمل مخاطر أقل من التصعيد أو التمدد المفرط ويسمح للقوى الإقليمية بأخذ زمام المبادرة.

لن يكون هذا النهج الجديد ضمانًا ضد الأزمات الأمنية الإقليمية المستقبلية، لكنه سيحمي مرونة واشنطن العسكرية والدبلوماسية، ويقلل من احتمالات تورط واشنطن في حرب أخرى في الشرق الأوسط، ويحافظ على قدرة عسكرية أكبر لأولويات الأمن القومي الأخرى. ومع ذلك، إذا فشلت واشنطن في تغيير مسارها، فقد ينتهي بها الأمر إلى السير في طريق مألوف لها في منطقة الشرق الأوسط.

امصدر: موقع الخنادق